Journal of Islamic Economic Perspectives (JIEP)
ISSN: 2715-0445
Volume 7. Issue 1 (2025) doi:
https://doi.org/10.35719/mdnbaq53

ANALYSIS OF MURABAHA TO THE PURCHASE ORDERER IN ISLAMIC JURISPRUDENCE AND DSN-MUI FATWAS APPLICATIONS

تحليل مفهوم عقد المرابحة للآمر بالشراء من منظور الفقه الإسلامي وتطبيقاته في فتاوىDSN-MUI

عاصم1) اسمان2) عمران رشادي3)

[1] Universitas Muhammadiyah Surakarta
Email: o200220002@student.ums.ac.id
[2] Universitas Muhammadiyah Surakarta
Email: ism190@ums.ac.id
[3] Universitas Muhammadiyah Surakarta
Email: ir120@ums.ac.id

DOI: https://doi.org/10.35719/mdnbaq53

Received: January 31, 2025	*Revised: February 05, 2025*	*Approved: February 08, 2025*

**Corresponding Author: Ashim. E-mail: o200220002@student.ums.ac.id*

Abstract

Murabaha to the purchase orderer is one of the most essential Islamic financing models adopted by Islamic banks as a Sharia-compliant alternative to interest-based transactions. With the expansion of Islamic banking in Indonesia, the need to regulate this contract in accordance with Islamic principles has increased. The National Sharia Council of the Indonesian Ulema Council (DSN-MUI) plays a key role in issuing fatwas to ensure its compliance with Sharia. This research employs a descriptive-analytical approach by reviewing jurisprudential sources and DSN-MUI fatwas to clarify the concept of Murabaha to the purchase orderer, assess its Sharia compliance, and analyze the impact of DSN-MUI fatwas on its implementation in Islamic banks.The study identifies a research gap regarding the extent to which Indonesian banks adhere to the Murabaha contract in accordance with Sharia-based fatwas and the impact of these fatwas on the stability of Islamic finance. It also highlights the need for a comparative analysis between DSN-MUI fatwas and jurisprudential rulings in other countries, in addition to assessing the awareness of bank employees and customers regarding the contract's terms. The findings indicate that Murabaha is permissible under Sharia if specific conditions are met, such as the bank taking ownership of the goods before selling them to the customer. DSN-MUI fatwas provide a clear legal framework that promotes transparency and prevents uncertainty and usury. The study recommends enhancing awareness among banking staff and customers regarding Sharia conditions, improving regulatory oversight to ensure compliance, and encouraging further research to develop Islamic financing models that meet growing market demands.

Keywords: *Islamic Banking, DSN-MUI , Murabaha, Islamic Economic Law ,Gharar.*

Journal of Islamic Economic Perspectives (JIEP)
ISSN: 2715-0445
Volume 7. Issue 1 (2025) doi:
https://doi.org/10.35719/mdnbaq53

ملخص البحث:

يُعدّ عقد المرابحة للآمر بالشراء من أهم صيغ التمويل الإسلامي التي تعتمدها المصارف الإسلامية كبديل شرعي للمعاملات الربوية. ومع توسع المصارف الإسلامية في إندونيسيا، ازدادت الحاجة إلى تنظيم هذا العقد وفق أحكام الشريعة الإسلامية. يلعب مجلس العلماء الإندونيسي ***(DSN-MUI)*** دورًا أساسيًا في إصدار الفتاوى التي تضمن توافقه مع الشريعة. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة المصادر الفقهية والفتاوى الصادرة عن***DSN-MUI*** ، بهدف توضيح مفهوم المرابحة للآمر بالشراء، وتقييم مدى توافقه مع الأحكام الشرعية، وتحليل تأثير فتاوى***DSN-MUI*** على تطبيقه في المصارف الإسلامية. يكشف البحث عن فجوة بحثية تتعلق بمدى التزام المصارف الإندونيسية بتطبيق المرابحة وفق الفتاوى الشرعية، وتأثير هذه الفتاوى على استقرار التمويل الإسلامي. كما يبرز الحاجة إلى تحليل مقارن بين فتاوى ***DSN-MUI*** والأنظمة الفقهية في دول أخرى، بالإضافة إلى تقييم مستوى وعي العاملين في المصارف والعملاء بشروط العقد.توصلت الدراسة إلى أن عقد المرابحة جائز شرعًا إذا التُزمت الضوابط، مثل تملّك المصرف للبضاعة قبل بيعها. كما توفر فتاوى ***DSN-MUI*** إطارًا قانونيًا واضحًا يعزز الشفافية ويمنع الغرر والربا. ويوصي البحث بضرورة تعزيز وعي العاملين والعملاء بالشروط الشرعية، وتحسين الرقابة لضمان الالتزام بالضوابط، وتشجيع المزيد من الأبحاث لتطوير نماذج التمويل الإسلامي بما يلبي احتياجات السوق.

الكلمات الافتتاحية: المصرفية الإسلامية، مجلس العلماء الإندونيسي***(DSN-MUI)*** ، المرابحة، القانون الاقتصادي الإسلامي، الغرر

مقدمة البحث :

المرابحة للآمر بالشراء تُعد من العقود التمويلية المهمة التي تعتمدها المصارف الإسلامية، حيث يطلب العميل من المصرف شراء سلعة معينة يحدد أوصافها، ثم يَعِد بشرائها من المصرف بعد تملكه لها مقابل ربح متفق عليه (Anas Burhanuddin, 2020b). هذا النوع من العقود يمثل حلًا شرعيًا بديلاً للتمويل الربوي، ولذلك لاقى اهتمامًا واسعًا من الفقهاء والباحثين في المعاملات المالية الإسلامية (Makki, 2018).

Journal of Islamic Economic Perspectives (JIEP)
ISSN: 2715-0445
Volume 7. Issue 1 (2025) doi:
https://doi.org/10.35719/mdnbaq53

العقد في اللغة يُشير إلى الربط والشد والضمان والعهد، وقد أورد الفيروزآبادي تعريفًا له بأنه "عقد الحبل والبيع والعهد: شده"، كما ذكر الفيومي أن العقد يعني توكيد الأمر وإبرامه ،عاقدته على كذا، وعقدته عليه بمعنى: عاهدته، وعقدة النكاح وغيره: إحكامه وإبرامه والجمع عقود. ومنه قوله تعالى: {ولا تعزموا عقدة النكاح} (البقرة ٢٣٥) .أى إحكامه، والمعنى: لا تعزموا على عقدة النكاح فى زمان العدة. في الاصطلاح الفقهي، يطلق العقد على معنيين: الأول عام، ويشمل كل تصرف شرعي سواء صدر من طرف واحد أم من طرفين، مثل الطلاق واليمين والإبراء)الهداية شرح بداية المبتدي مع حاشية العلامة عبد الحي اللكنوي ج. 3(.*Pdf*, n.d.. أما المعنى الخاص، فهو ارتباط بين إرادتين ينشأ عنه التزام شرعي، مثل البيع والإجارة والمزارعة. والمقصود بالعقد في الفقه الإسلامي عادةً هو هذا المعنى الخاص، أي الاتفاق الملزم بين طرفين لإحداث أثر قانوني في المعاملات (Abdurrahman Bouhejah, 2021).

أما المرابحة، فهي في اللغة مشتقة من الربح، أي الزيادة في التجارة (Al-Mawardi, 1994). وقد عرفها الفقهاء بتعريفات متعددة، منها تعريف أبي الحسن المرغيناني الحنفي الذي اعتبرها نقل ما ملكه البائع بالعقد الأول إلى المشتري بالثمن الأول مع إضافة ربح معلوم. كذلك، عرفها ابن جزي المالكي بأنها بيع يصرح فيه البائع برأس المال الذي اشترى به السلعة، ثم يطلب من المشتري ربحًا متفقًا عليه (El-Ensârî, 1308).

وَفِي حَدِيثِ أَبِي طَلْحَةَ: ذَاكَ مَالٌ رابِحٌ؛ أَي ذُو رِبْح كَقَوْلِكَ لابِنٌ وتامِرٌ، قَالَ: وَيُرْوَى بِالْيَاءِ. وأَرْبَحْته عَلَى سِلْعَتِه أَي أَعطيته رِبحاً، وَقَدْ أَرْبحَه بِمَتَاعِهِ، وأَعطاه مَالًا مُرابَحة أَي عَلَى الرِّبْحِ بَيْنَهُمَا، وبعتُ الشيءَ مُرابَحَةً. وَيُقَالُ: بِعْتُه السِّلْعَةَ مُرابَحَة عَلَى كُلّ عَشَرَةِ دَرَاهِمَ درهمٌ، وَكَذَلِكَ اشْتَرَيْتُهُ مُرابَحة، وَلَا بُدَّ مِنْ تَسْمِيَةِ الرِّبْح (Anas Burhanuddin, 2020b).

أما المرابحة في الإصطلاح ، فقد عرفها الفقهاء بتعريفات عديدة قال أبو الحسن المرغيناني الحنفي: المرابحة نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول مع زيادة ربح، وقال ابن جزي المالكي: فَأَما الْمُرَابَحَة فَهُوَ أَن يعرف صَاحب السّلْعَة الْمُشْتَرِي بكم اشْتَرَاهَا وَيَأْخُذ مِنْهُ ربحا أما على الْجُمْلَة مثل أَن يَقُول اشْتَرَيْتهَا بِعشْرَة وتربحني دِينَارا أَو دينارين وَأما على التَّفْصِيل وَهُوَ أَن يَقُول تربحني درهما لكل دِينَار

Journal of Islamic Economic Perspectives (JIEP)
ISSN: 2715-0445
Volume 7. Issue 1 (2025) doi:
https://doi.org/10.35719/mdnbaq53

أَو غير ذَلِك ، وقال الماوردي: أَمَّا بَيْعُ الْمُرَابَحَةِ فَصُورَتُهُ أَنْ يَقُولَ أَبِيعُكَ هَذَا الثَّوْبَ مُرَابَحَةً عَلَى أَنَّ الشِّرَاءَ مِائَةُ دِرْهَمٍ وَأَرْبَحُ فِي كُلِّ عَشَرَةٍ واحد فَهَذَا بَيْعٌ جَائِزٌ لَا يُكْرَهُ (Ahmad & Hawamdeh, 2016).

وقد حدد المجلس الوطني للشريعة الإسلامية في إندونيسيا ***(DSN-MUI)*** المرابحة بأنها عقد بيع يذكر فيه ثمن الشراء للمشتري، مع إضافة نسبة ربح معروفة. وبناءً على ذلك، فإن عقد المرابحة يُعد من العقود التي تعتمد على الشفافية والإفصاح التام عن التكلفة والأرباح (Khalidin et al., 2023).

يهدف هذا البحث إلى تحليل مفهوم عقد المرابحة للآمر بالشراء من منظور الفقه الإسلامي، مع التركيز على مدى توافقه مع الضوابط الشرعية. وسيتم أيضًا استعراض الفتاوى ذات الصلة، خاصة تلك الصادرة عن***DSN-MUI*** ، لبيان كيفية تطبيق هذا العقد في المصارف الإسلامية وضبطه وفق الأحكام الفقهية.

الدراسات السابقة:

يُعد عقد المرابحة للآمر بالشراء من العقود التمويلية الحديثة التي لاقت اهتمامًا واسعًا من الفقهاء والباحثين في مجال المعاملات المالية الإسلامية (Hafandi & Handayati, 2021). وقد تناولت العديد من الدراسات هذا الموضوع من زوايا مختلفة، سواء من الناحية الفقهية أو القانونية أو الاقتصادية، بهدف بيان مشروعيته وأثره في الأسواق المالية الإسلامية (Fauzan, 2019).

من بين أوائل الدراسات التي تناولت هذا العقد دراسة الدكتور سامي حمود ، والذي يُعد من الرواد في تطوير العمليات المصرفية الإسلامية. في رسالته للدكتوراه التي قدمها إلى جامعة القاهرة، ناقش مفهوم المرابحة للآمر بالشراء كأداة تمويلية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية (Nurjaman & Witro, 2021). وقد عرف هذا العقد بأنه اتفاق بين العميل والمصرف، يقوم المصرف بموجبه بشراء سلعة معينة بناءً على طلب العميل، ثم يبيعها له بسعر أعلى يتضمن هامش ربح متفق عليه. وأكد حمود على ضرورة تملك المصرف للسلعة قبل بيعها، تجنبًا لشبهة بيع ما لا يملك (Andriansyah, 2023).

Journal of Islamic Economic Perspectives (JIEP)
ISSN: 2715-0445
Volume 7. Issue 1 (2025) doi:
https://doi.org/10.35719/mdnbaq53

دراسة أخرى تناولها الدكتور حسين الترتوري حيث عرف المرابحة للآمر بالشراء بأنه عقد بين طرفين: الأول هو الآمر، الذي يطلب من المصرف شراء سلعة معينة، والثاني هو المأمور (المصرف)، الذي يقوم بشراء السلعة ثم بيعها للآمر بربح معلوم. وأشار الترتوري إلى أهمية هذا العقد في تعزيز التمويل الإسلامي، لكنه شدد على ضرورة مراعاة الضوابط الشرعية حتى لا يتحول العقد إلى معاملة ربوية تحت مسمى البيع (Yaman et al., 2024).

كما أن موضوع المرابحة من منظور اقتصادي، حيث أشار إلى أن هذا العقد لا يعد من عقود الديون، وإنما هو عقد بيع بالعمولة، حيث يقوم المصرف بدور الوسيط الذي يسهل حصول المشتري على السلعة المطلوبة مقابل نسبة ربح (Suryani et al., 2023). وأكد رشادي أن تطبيقات المرابحة يجب أن تكون واضحة وخالية من الغرر والجهالة، لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية .

وقد ناقشت العديد من الندوات الفقهية والمؤتمرات العلمية هذا العقد، ومن بينها المؤتمر الأول للمصرف الإسلامي الذي عُقد في دبي . أوصى هذا المؤتمر بجواز عقد المرابحة للآمر بالشراء إذا تم وفق الضوابط الشرعية، واعتبر أن المواعدة بين العميل والمصرف ليست ملزمة، إلا إذا اقتضت المصلحة إلزامها. وفي المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي في الكويت ، تم التأكيد على أن الوعد بالشراء جائز شرعًا، بشرط أن يكون المصرف قد تملك السلعة قبل بيعها (Yanti, 2020).

ومن الفتاوى المهمة في هذا المجال، فتوى الشيخ بدر المتولي عبد الباسط، المستشار الشرعي لبيت التمويل الكويتي، والتي أجاز فيها شراء المصرف للسلع بناءً على وعد العميل بشرائها، طالما أن المصرف يملك السلعة قبل بيعها. كما أفتى الشيخ عبد العزيز بن باز بجواز هذه المعاملة، إذا استقر المبيع في ملك المصرف وتم حيازته قبل بيعه للعميل، تفاديًا للوقوع في بيع ما لا يملك (Pratomo, 2021).

مجمع الفقه الإسلامي الدولي أصدر بدوره قرارًا في مؤتمره الخامس بالكويت عام 1988، أكد فيه جواز بيع المرابحة للآمر بالشراء إذا كان المصرف يملك السلعة ويتحمل تبعة هلاكها قبل بيعها للعميل (Syariah & Mui, n.d.). كما شدد المجمع على ضرورة التزام المصارف بالضوابط الشرعية حتى لا تتحول هذه المعاملة إلى صورة من صور الربا (*Noor_Bookcom_*القوانين_الفقهية_في_تلخيص_مذهب_المالكية_2*.Pdf*, n.d.).

Journal of Islamic Economic Perspectives (JIEP)
ISSN: 2715-0445
Volume 7. Issue 1 (2025) doi:
https://doi.org/10.35719/mdnbaq53

بناءً على هذه الدراسات والفتاوى، يتضح أن عقد المرابحة للآمر بالشراء مقبول شرعًا إذا التزم بالضوابط الفقهية، وكان الهدف منه تسهيل عمليات التمويل الإسلامي بعيدًا عن المعاملات الربوية. وقد ساهمت هذه الدراسات في ضبط آلية تنفيذ هذا العقد، وتوضيح الشروط التي يجب مراعاتها لضمان توافقه مع الشريعة الإسلامية.

منهج البحث :

يعتمد هذا البحث على المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث يتم جمع البيانات المتعلقة بعقد المرابحة للآمر بالشراء من المصادر الفقهية المختلفة، ثم دراستها وتحليلها وفقًا للقواعد الشرعية والمعايير المالية الإسلامية (Anas Burhanuddin, 2020a). يهدف المنهج الوصفي إلى تتبع النصوص الفقهية التي تناولت هذا العقد، واستعراض الآراء الفقهية المتعلقة به، سواء في المذاهب الفقهية التقليدية أو في الفتاوى المعاصرة. أما المنهج التحليلي، فيركز على دراسة هذه النصوص والآراء من أجل استخلاص المبادئ الشرعية التي تحكم هذا النوع من العقود، وتحديد مدى توافقه مع الأحكام الإسلامية (Prananingrum & Hidayah, 2018).

كما يعتمد البحث على مراجعة الفتاوى الصادرة عن المجلس الوطني للشريعة الإسلامية في إندونيسيا***(DSN-MUI)*** ، وتحليل محتواها في ضوء المبادئ الفقهية المستقرة، بهدف تقييم مدى توافق هذه الفتاوى مع القواعد الفقهية العامة في الإسلام (Jamil, 2020). ويتضمن التحليل مقارنة بين التطبيقات المعاصرة لعقد المرابحة للآمر بالشراء وبين الضوابط التي وضعتها الشريعة الإسلامية، لتحديد مدى صحة تنفيذ هذا العقد من الناحية الشرعية. ويسعى البحث إلى تقديم رؤية واضحة حول مدى شرعية عقد المرابحة للآمر بالشراء، مع إبراز الجوانب التي تحتاج إلى تحسين أو تطوير لضمان توافقها الكامل مع الشريعة الإسلامية)الملكية_ونظرية_العقد_في_الشريعة_الإسلامية(.*Pdf*, n.d.

Journal of Islamic Economic Perspectives (JIEP)
ISSN: 2715-0445
Volume 7. Issue 1 (2025) doi:
https://doi.org/10.35719/mdnbaq53

المناقشة والنتائج:

المناقشة

يُعد عقد المرابحة للآمر بالشراء أحد أهم العقود في النظام المصرفي الإسلامي، حيث يمثل نموذجًا تمويليًا يعتمد على البيع المشروع وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية (Widjaja, 2024). وقد أثار هذا العقد نقاشًا فقهيًا واسعًا بين العلماء المعاصرين، نظرًا لكونه يمزج بين عناصر متعددة من العقود الفقهية التقليدية، مثل الوعد والبيع والتمويل (Sakti et al., 2021). يتمحور الجدل الفقهي حول مشروعيته وشروطه الأساسية، لا سيما فيما يتعلق بإلزامية الوعد ودور المصرف الإسلامي في تملّك السلعة قبل بيعها للعميل (Nur Mahmudah et al., 2022).

أولًا: إلزامية الوعد في عقد المرابحة للآمر بالشراء

يُعد الوعد من العناصر الجوهرية التي يعتمد عليها عقد المرابحة، حيث يقوم العميل بطلب شراء سلعة معينة من المصرف، ثم يتعهد بشرائها من المصرف بعد ذلك مقابل ربح متفق عليه (Amal & Muhammadi, 2022). وقد أثار هذا الوعد نقاشًا فقهيًا كبيرًا، حيث انقسم الفقهاء حول مدى إلزاميته، مما أدى إلى بروز اتجاهين فقهيين مختلفين (Bahrudin, 2022).

يرى بعض الفقهاء، ومنهم الحنفية والمالكية، أن الوعد في عقد المرابحة غير ملزم للطرفين، أي أن للعميل الحرية في عدم شراء السلعة حتى بعد أن يشتريها المصرف. ويستند هذا الرأي إلى قاعدة فقهية مفادها أن البيع لا يتم إلا بعد تحقق الملكية والقبض، وبالتالي فإن إلزام العميل بالشراء قبل ذلك قد يؤدي إلى محظورات شرعية، مثل بيع ما لا يملك (El-Ensârî, 1308). كما أن عدم إلزامية الوعد تتوافق مع مبدأ التيسير ورفع الحرج، حيث إن جعل الوعد ملزمًا قد يؤدي إلى وقوع العميل في التزام مالي غير مرغوب فيه، مما قد يؤثر على حرية التعاقد (Al-Mawardi, 1994).

على الجانب الآخر، يرى بعض العلماء المعاصرين، استنادًا إلى قرارات المجامع الفقهية مثل مجمع الفقه الإسلامي الدولي، أن الوعد في عقد المرابحة يمكن أن يكون ملزمًا إذا تم بناءً على اتفاق واضح

Journal of Islamic Economic Perspectives (JIEP)
ISSN: 2715-0445
Volume 7. Issue 1 (2025) doi:
https://doi.org/10.35719/mdnbaq53

بين الطرفين)الأم(.*Pdf*, n.d. ويبررون ذلك بأن إلزام الوعد يحفظ استقرار التعاملات المالية، ويمنع التحايل الذي قد يؤدي إلى الإضرار بالمصرف الإسلامي، خاصة إذا اشترى المصرف السلعة بناءً على طلب العميل ثم رفض العميل إتمام الشراء (Hariyanto et al., 2023). كما أن المصرف عندما يبرم عقد الشراء مع المورد بناءً على طلب العميل، فإنه يتحمل مخاطر مالية قد تعرضه للخسائر إذا لم يكن هناك التزام من جانب العميل بإتمام الصفقة (Fitri, 2021).

بناءً على هذه الرؤى المختلفة، يتبين أن قضية إلزامية الوعد في عقد المرابحة للآمر بالشراء تظل محل اجتهاد فقهي، حيث يحاول كل رأي تقديم التفسير الأكثر انسجامًا مع المبادئ الشرعية ومقتضيات المعاملات المالية الحديثة.

ثانيًا: تملّك المصرف للسلعة قبل بيعها للعميل

من الشروط الأساسية لصحة عقد المرابحة للآمر بالشراء أن يمتلك المصرف السلعة قبل بيعها للعميل، ويتحمل تبعة الهلاك والضمان خلال فترة ملكيته لها. وهذا الشرط مستمد من القواعد الفقهية التي تنص على أن البيع الصحيح يجب أن يكون بيعًا لسلعة مملوكة للبائع (Abdullah et al., 2024).

وقد أكدت قرارات المجامع الفقهية، مثل مجمع الفقه الإسلامي الدولي، أن بيع المصرف للسلعة قبل تملكها وقبضها يُعد بيعًا غير جائز شرعًا، وذلك لأن البيع في هذه الحالة سيكون بيعًا لما لا يملك، وهو أمر منهي عنه في الشريعة الإسلامية. وقد استدل الفقهاء على ذلك بحديث النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تبع ما ليس عندك." وبناءً على ذلك، فإن المصرف الإسلامي يجب أن يشتري السلعة أولًا باسمه، ثم يقبضها قبضًا حقيقيًا أو حكميًا، وبعد ذلك يقوم ببيعها للعميل وفقًا لشروط المرابحة. وإذا لم يتحقق هذا التملك الفعلي، فإن المعاملة تصبح غير مشروعة (Rahmatullah, 2020).

ثالثًا: العلاقة بين المصرف الإسلامي والبائع

Journal of Islamic Economic Perspectives (JIEP)
ISSN: 2715-0445
Volume 7. Issue 1 (2025) doi:
https://doi.org/10.35719/mdnbaq53

يتضمن عقد المرابحة للآمر بالشراء مرحلتين أساسيتين تتطلبان دقة في التطبيق لضمان توافقهما مع الضوابط الشرعية. في المرحلة الأولى، يقوم المصرف الإسلامي بشراء السلعة من البائع مباشرة، مما يجعله المالك الفعلي لها، ويتحمل بذلك كافة المخاطر والتبعات المرتبطة بالملكية، مثل التلف أو انخفاض القيمة قبل إعادة بيعها (Yanti, 2020). وبعد أن يصبح المصرف مالكًا للسلعة، ينتقل إلى المرحلة الثانية، حيث يبيعها للآمر بالشراء بناءً على الوعد السابق، وبالربح المتفق عليه، سواء كان الدفع نقدًا أو بالتقسيط وفقًا للاتفاق المبرم بين الطرفين (Yaman et al., 2024). وتُعد هذه العلاقة بين المصرف والبائع من النقاط الحساسة التي يجب مراعاتها لضمان صحة العقد، إذ إن عدم تملّك المصرف للسلعة فعليًا وتحمله لمخاطرها قد يجعله مجرد وسيط مالي، وهو ما يُعد مخالفًا لمبادئ الشريعة الإسلامية التي تحظر بيع ما لا يملك، وتمنع أي معاملة تتضمن شبهة الربا أو الغرر الفاحش (Andriansyah, 2023).

رابعًا: التحديات الفقهية والعملية لعقد المرابحة للآمر بالشراء

يعد عقد المرابحة للآمر بالشراء من العقود التمويلية المشروعة في الفقه الإسلامي بشرط الالتزام بالضوابط الشرعية التي تضمن تماشيه مع مبادئ الشريعة (Nurjaman & Witro, 2021). ورغم المشروعية العامة لهذا العقد، إلا أن هناك تحديات عملية قد تؤثر على تطبيقه بشكل صحيح، مثل تحايل بعض المصارف على شرط التملك الفعلي للسلعة، مما يجعل المعاملة تقترب من القرض الربوي المقنع. كما يثير إلزام العميل بشراء السلعة قانونيًا بعض القلق من تأثير ذلك على مبدأ حرية التعاقد، فضلاً عن التحديات المتعلقة بتحديد هامش الربح والشفافية، التي قد تثير تساؤلات حول توافق المعاملة مع مبادئ العدل في الشريعة الإسلامية (Nurjaman & Witro, 2021). من هنا، يرى جمهور الفقهاء المعاصرين جواز عقد المرابحة بشرط عدم إلزام العميل قانونيًا بالوعد، مع ضرورة تملك المصرف للسلعة بشكل حقيقي وقبضها قبل بيعها، لضمان مشروعية البيع وضمان حقوق الأطراف المعنية. ويتعين أيضًا تجنب أي تحايل قد يؤدي إلى تحويل المعاملة إلى قرض ربوي مقنع، مما يضمن تحقيق التوازن بين المبادئ الشرعية والممارسات المصرفية المعاصرة (Nur Mahmudah et al., 2022).

Journal of Islamic Economic Perspectives (JIEP)
ISSN: 2715-0445
Volume 7. Issue 1 (2025) doi:
https://doi.org/10.35719/mdnbaq53

نتائج البحث:

توصلت الدراسة إلى أن عقد المرابحة للآمر بالشراء يعدّ من العقود الجائزة شرعًا في التمويل الإسلامي، بشرط الالتزام بالضوابط الفقهية، وأهمها تملك المصرف للبضاعة قبل بيعها للعميل، مما يضمن مشروعية المعاملة ويمنع الوقوع في الربا أو الغرر. كما أكدت الدراسة أن فتاوى مجلس العلماء الإندونيسي ***(DSN-MUI)*** لعبت دورًا محوريًا في تنظيم هذا العقد وتوفير إطار قانوني وشرعي واضح يهدف إلى تعزيز الشفافية والحد من المخاطر الشرعية في عمليات التمويل الإسلامي. ومن خلال تحليل الفتاوى الصادرة عن المجلس، يتبين أن هذه الفتاوى تسهم في وضع معايير واضحة للتعاملات المالية، مما يساعد المصارف الإسلامية على الالتزام بأحكام الشريعة عند تنفيذ عمليات المرابحة)محمود & عبدالمعطي, 2021(.

ومع ذلك، كشفت الدراسة عن فجوة بحثية مهمة تتعلق بمدى التزام المصارف الإسلامية في إندونيسيا بتطبيق عقد المرابحة وفق الفتاوى الصادرة عن ***DSN-MUI.*** فعلى الرغم من وجود إطار تنظيمي واضح، إلا أن هناك تفاوتًا في التطبيق بين المصارف، مما قد يؤثر على استقرار التمويل الإسلامي في البلاد)السمالوطي & نبيل, 2018(. ولذلك، تبرز الحاجة إلى دراسات معمقة حول مدى امتثال المصارف لهذه الفتاوى، وتأثير ذلك على ثقة العملاء في المنتجات المالية الإسلامية. كما أن التحديات المرتبطة بتطبيق المرابحة تدعو إلى ضرورة تحليل مقارن بين الفتاوى الصادرة في إندونيسيا والأنظمة الفقهية المعتمدة في دول أخرى، مثل ماليزيا والسعودية، وذلك لفهم الاختلافات المحتملة والاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال.

وأحد التحديات الرئيسة التي تناولها البحث هو مستوى الوعي الشرعي لدى العاملين في المصارف الإسلامية والعملاء، حيث تبين أن هناك حاجة ملحة لتعزيز المعرفة بأحكام عقد المرابحة وشروطه الشرعية، وذلك لتجنب الوقوع في المخالفات التي قد تؤثر على صحة العقود. لذا، يوصي البحث بضرورة تنظيم دورات تدريبية وورش عمل تستهدف موظفي المصارف والعملاء لتعريفهم بالضوابط الشرعية التي تحكم هذا العقد. بالإضافة إلى ذلك، يؤكد البحث على أهمية تشديد الرقابة الشرعية

Journal of Islamic Economic Perspectives (JIEP)
ISSN: 2715-0445
Volume 7. Issue 1 (2025) doi:
https://doi.org/10.35719/mdnbaq53

داخل المصارف الإسلامية لضمان الالتزام بالمعايير التي تضعها الهيئات الفقهية، مما يعزز مصداقية التمويل الإسلامي ويحدّ من المخاطر المحتملة(Wulandari et al., 2016) .

جدول 1: ملخص نتائج البحث حول عقد المرابحة للآمر بالشراء في المصارف الإسلامية الإندونيسية

رقم	النتيجة	التوضيح
1	**جواز عقد المرابحة شرعًا**	العقد جائز شرعًا إذا التُزمت الضوابط، وأهمها تملك المصرف للبضاعة قبل بيعها للعميل.
2	**دور فتاوى *DSN-MUI* في تنظيم المرابحة**	الفتاوى توفر إطارًا قانونيًا وشرعيًا واضحًا، يعزز الشفافية ويمنع الغرر والربا في المعاملات المالية الإسلامية.
3	**فجوة في التطبيق بين المصارف**	هناك تفاوت في مدى التزام المصارف الإسلامية الإندونيسية بتطبيق عقد المرابحة وفق الفتاوى الشرعية، مما قد يؤثر على استقرار التمويل الإسلامي.
4	**الحاجة إلى تحليل مقارن دولي**	ضرورة مقارنة فتاوى ***DSN-MUI*** بالأنظمة الفقهية في دول أخرى، مثل ماليزيا والسعودية ومصر، للاستفادة من التجارب الناجحة.
5	**أهمية وعي العاملين والعملاء**	الحاجة إلى تعزيز المعرفة بأحكام المرابحة وشروطها لدى موظفي المصارف والعملاء لتجنب الوقوع في المخالفات الشرعية.
6	**تعزيز الرقابة الشرعية**	ضرورة تحسين الرقابة داخل المصارف الإسلامية لضمان الامتثال للمعايير الشرعية ومنع الانحرافات في التطبيق.
7	**تطوير نماذج التمويل الإسلامي**	أهمية دعم الأبحاث والابتكار في التمويل الإسلامي لتقديم حلول شرعية مستدامة تلبي احتياجات السوق الحديثة.

وأخيرًا، يوصي البحث بضرورة تشجيع المزيد من الدراسات والأبحاث في مجال تطوير نماذج التمويل الإسلامي، بحيث تكون أكثر توافقًا مع متطلبات السوق المالية الحديثة. فمع التوسع السريع للمصارف الإسلامية، تصبح الحاجة إلى ابتكار حلول تمويلية شرعية ومستدامة أكثر إلحاحًا. كما أن تطوير المنتجات المالية الإسلامية يجب أن يتم بطريقة متوازنة تحافظ على الالتزام بالضوابط الشرعية وفي الوقت ذاته تواكب التغيرات الاقتصادية والتجارية. لذلك، فإن البحث يدعو إلى تعزيز

Journal of Islamic Economic Perspectives (JIEP)
ISSN: 2715-0445
Volume 7. Issue 1 (2025) doi:
https://doi.org/10.35719/mdnbaq53

التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والهيئات الشرعية والمصارف الإسلامية لإيجاد حلول مبتكرة تسهم في تعزيز استدامة ونمو قطاع التمويل الإسلامي.

الخاتمة :

يُعد عقد المرابحة للآمر بالشراء من أهم أدوات التمويل الإسلامي التي تتيح للمصارف تقديم حلول تمويلية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يجعله بديلاً مشروعًا للقروض الربوية. وقد أظهرت الدراسة أن هذا العقد يكون مشروعًا إذا التزمت المصارف الإسلامية بشروطه وضوابطه الشرعية، مثل تملك السلعة قبل بيعها، وتحمل المخاطر وفقًا لقاعدة" الخراج بالضمان" ، وضمان الشفافية بين الأطراف المتعاقدة. كما تبرز فتاوى ***DSN-MUI*** دورًا محوريًا في وضع إطار قانوني وشرعي لهذا العقد، بما يعزز من ثقة العملاء في المصارف الإسلامية.

ورغم أهمية عقد المرابحة في دعم التمويل الإسلامي، إلا أنه يواجه تحديات، مثل ضعف الوعي لدى بعض العاملين في المصارف والعملاء حول ضوابطه الشرعية، واحتمالية الوقوع في ممارسات غير مشروعة كبيع ما لا يملك المصرف. لذا، توصي الدراسة بضرورة تعزيز التوعية والتدريب حول أحكام هذا العقد، وتحسين آليات الرقابة الشرعية، ودعم الأبحاث التي تسهم في تطوير التمويل الإسلامي، بما يضمن استمرار التزام المصارف الإسلامية بمبادئ العدل والشفافية، وتحقيق الأهداف المالية والاجتماعية التي تسعى إليها الشريعة الإسلامية.

المراجع :

Abdullah, F. D., Witro, D., Makka, M. M., Is, M. S., & Wiwaha, S. M. (2024). Contemporary Challenges for Sharia Financial Institutions to Increase Competitiveness and Product Innovation Perspective of Sharia Economic Law: Evidence in Indonesia. *MILRev: Metro Islamic Law Review*, *3*(2), 141–173.

https://doi.org/10.32332/milrev.v3i2.9202

Abdurrahman Bouhejah. (2021). *The Maliki school of thought in the Murabaha sale to the one who ordered the purchase in Islamic banks*. 379–394.

Ahmad, S., & Hawamdeh, F. (2016). *: ةرصاعملا اهتاقيبطتو نامضلاب جارخلا ةدعاق يندرلأا يملاسلإا كنبلا يف ءارشلاب رملأل ةحبارملا " Nimet Külfet Karşılığıdır " Kaidesi ve Çağdaş Uygulamaları : Ürdün İslam Bankasında Satın Alma Talimatı Veren Adına Murabaha İşlemleri The Rule Kharaj for Guaran*. *8*.

Al-Mawardi, A. al-H. A. (1994). *Al-Hawi al-Kabir Syarh Mukhtasar al-Muzani (5)* (p. 424).

Amal, M. R. H., & Muhammadi, F. (2022). Reposition of Ta'zīr and Ta'wīḍ on Moral Hazard Behavior in Islamic Banking in Indonesia. *Jurnal Hukum Novelty*, *13*(1), 38–48. https://doi.org/10.26555/novelty.v13i1.a21505

Anas Burhanuddin. (2020a). Spekulasi Positif VS Spekulasi Negatif. *Al-Majaalis (Jurnal Dirasat Islamiyah*, *8*(1), 123.

Anas Burhanuddin. (2020b). SPEKULASI POSITIF VS SPEKULASI NEGATIF (Sebuah Penjelasan Tentang Hubungan Antara Risiko dan Spekulasi). *Al-Majaalis : Jurnal Dirasat Islamiyah*, *8*(1), 123–144. https://doi.org/10.37397/almajaalis.v8i1.155

Andriansyah, Y. (2023). Analysis of Fatwas by the National Sharia Board-Indonesian Council of Ulama on the Stock Market. *Millah: Journal of Religious Studies*, *22*(2), 525–552. https://doi.org/10.20885/millah.vol22.iss2.art9

Bahrudin, M. (2022). Halal Tourism Governance Based on the Fatwa of the National

Sharia Council on Tourism Improvement. *Journal of Environmental Management and Tourism*, *13*(7), 2058–2068. https://doi.org/10.14505/jemt.v13.7(63).25

El-Ensârî, İ. M. E.-F. M. b. M. (1308). *Lisânü'l-'Arab*.

Fauzan, M. (2019). The Implementation of Fatwa of DSN-MUI No. 07/DSN-MUI/IV/2000 on Mudharabah at PT. BNI Syariah, Palu Branch Office Based on Maqasid of Sharia Perspective. *Millah: Journal of Religious Studies*, *19*(1), 77–98. https://doi.org/10.20885/millah.vol19.iss1.art4

Fitri, W. (2021). Sharia Compliance in Micro Waqf Bank Business Activities: A Study of Protection of Consumer's Spiritual Rights. *Law Reform: Jurnal Pembaharuan Hukum*, *17*(1), 107–120. https://doi.org/10.14710/lr.v17i1.37556

Hafandi, A., & Handayati, P. (2021). Is cash waqf linked sukuk (cwls) less than ideal according to islamic laws? *Estudios de Economia Aplicada*, *39*(12). https://doi.org/10.25115/eea.v39i12.6207

Hariyanto, E., Hamzah, M., Mujib, F., & Marheni, C. L. (2023). In Search of Ummah Welfare Model: The Revitalisation of Sharia Economic Law in Indonesia. *Sriwijaya Law Review*, *7*(2), 244–261. https://doi.org/10.28946/slrev.Vol7.Iss2.1080.pp244-261

Jamil, A. (2020). Kordinat : jurnal komunikasi antar perguruan tinggi agama Islam swasta. *Jurnal Kordinat*, *19*(2), 229–252. http://journal.uinjkt.ac.id/index.php/kordinat/article/view/6332

Khalidin, B., Musa, A., & Kiawan, A. (2023). MURABAHA FINANCING OF THE INDONESIAN ISLAMIC BANKS UNDER AN ISLAMIC ECONOMIC LAW AND THE

FATWA DSN MUI. *Petita: Jurnal Kajian Ilmu Hukum Dan Syariah*, *8*(2), 203–218. https://doi.org/10.22373/petita.v8i2.238

Makki, M. (2018). الحكم الرشيد في فتاوى العلامة الشيخ محمد أبو زهرة. *At-Tajdid-Intellectual Refereed Journal*, 163–182.

Noor_Bookcom_القوانين_الفقهية_في_تلخيص_مذهب_المالكية_2.pdf. (n.d.).

Nur Mahmudah, S., Ghozali, L., & Ritonga, I. (2022). IMPLEMENTATION OF SHARIA MAQASHID ON SUKUK BASED ON FATWA DSN-MUI/IX/2020. *Jurnal Ilmiah Islam Futura*, *22*(2), 139–149. https://doi.org/10.22373/jiif.v22i2.12296

Nurjaman, M. I., & Witro, D. (2021). THE RELEVANCE OF THE THEORY OF LEGAL CHANGE ACCORDING TO IBNU QAYYIM AL-JAUZIYYAH IN LEGAL PRODUCTS BY FATWA DSN-MUI INDONESIA. *El-Mashlahah*, *11*(2), 164–186. https://doi.org/10.23971/elma.v11i2.3181

Prananingrum, R., & Hidayah, N. (2018). *The 8 th University Research Colloquium 2018 Universitas Muhammadiyah Purwokerto TELAAH KRITIS TERHADAP PEMBIAYAAN MURABAHAH The 8 th University Research Colloquium 2018 Universitas Muhammadiyah Purwokerto*. 75–83.

Pratomo, A. S. (2021). Bank Wakaf Mikro dan Pemberdayaan Usaha Mikro Kecil dan Menengah di Indonesia Perspektif Maqashid Syariah. *De Jure: Jurnal Hukum dan Syar'iah*, *13*(2), 323–336. https://doi.org/10.18860/j-fsh.v13i2.15485

Rahmatullah, I. (2020). The legal protection of sharia financial technology in Indonesia (Analysis of regulation, structure and law enforcement). *International Journal of Advanced Science and Technology*, *29*(3), 3086–3097.

https://www.scopus.com/inward/record.uri?eid=2-s2.0-85081189350&partnerID=40&md5=a451c53ae02f3ead28372a7e40304539

Sakti, M. R. P., Utamy, H. R., & Rifmadani, U. A. (2021). Determination of The Ujrah of Gold Paid Goods at Mandiri Sharia Bank (BSM) Batusangkar. *Juris: Jurnal Ilmiah Syariah*, *20*(2), 259–267. https://doi.org/10.31958/juris.v20i2.4686

Suryani, L., Kamil, H., Hasanuddin, H., Yahya, M., Sulastri, S., Agustina, A., Hamzah, S., & Ramadhan, N. (2023). Application of sharia childbirth innovation model in Indonesia: Perspective of midwives and staff of the Islamic Service Unit. *Journal of Family and Community Medicine*, *30*(3), 204–210. https://doi.org/10.4103/jfcm.jfcm_37_23

Syariah, D., & Mui, N. (n.d.). *k ". q. 19*.

Widjaja, G. (2024). Legal analysis of derivative transactions in islamic economics. *Edelweiss Applied Science and Technology*, *8*(5), 692–700. https://doi.org/10.55214/25768484.v8i5.1733

Wulandari, P., Putri, N. I. S., Kassim, S., & Sulung, L. A. (2016). Contract agreement model for murabahah financing in Indonesia Islamic banking. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, *9*(2), 190–204. https://doi.org/10.1108/IMEFM-01-2015-0001

Yaman, N., Rosyadi, I., & Afiyah, I. (2024). FOSTERING THE UMMAH'S ECONOMY THROUGH THE STOCKINVESTMENT SYSTEM: THE VIEWS OF THE MUI FOR SUSTAINABLEDEVELOPMENT GOALS (SDGS). *Journal of Lifestyle and SDG'S Review*, *4*(1). https://doi.org/10.47172/2965-730X.SDGsReview.v4.n00.pe01685

Journal of Islamic Economic Perspectives (JIEP)
ISSN: 2715-0445
Volume 7. Issue 1 (2025) doi:
https://doi.org/10.35719/mdnbaq53

Yanti, I. (2020). Dari Idealisme ke Pragmatisme: Pergeseran Paradigma dalam Pengembangan Hukum Ekonomi Syariah di Indonesia. *Al-Manahij: Jurnal Kajian Hukum Islam*, *14*(2), 191–210. https://doi.org/10.24090/mnh.v14i2.3408

الأم.pdf. (n.d.).

السمالوطي, ن., & نبيل. (2018). المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. *مجلة قطاع الدراسات الإنسانية*, *22*(22), 1–44.

الملكية_ونظرية_العقد_في_الشريعة_الإسلامية.pdf. (n.d.).

الهداية شرح بداية المبتدي مع حاشية العلامة عبد الحي اللكنوي ج.3.pdf. (n.d.).

محمود, & عبدالمعطي, س. ا. (2021). المرابحة للأمر بالشراء دراسة فقهية. *مجلة كلية البنات الأزهرية بطيبة، جامعة الأزهر*, *6*(5), 237–309.